

قانون رقم ١٠٨ لسنة ١٩٤٦

بفتح اعتماد اضافى فى ميزانية السنة المالية ١٩٤٥ - ١٩٤٦

نحن فاروق الأول ملك مصر

أمر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتى نصه ، وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

مادة ١ - يفتح فى ميزانية السنة المالية ١٩٤٥ - ١٩٤٦ القسم ١٤ "وزارة المواصلات" باب ١ "ماهيات وأجر ومرتببات" اعتماد اضافى قدره ١٧٣٠٠ ج. م "سبعة عشر ألف جنيه وثلاثمائة جنيه" منه ١١٠٤٣ ج. م "احد عشر ألف جنيه وثلاثة وأربعون جنيها" فى الفرع ٢ "مصلحة السكك الحديدية" و ٦٢٥٧ ج. م "سنة آلاف ومائتان وسبعة وخمسون جنيها" فى الفرع ٣ "مصلحة التلغراف والتليفونات" وذلك لتنفيذ كادرات بعض طوائف المستخدمين بالمصلحتين .

ويؤخذ هذا الاعتماد الاضافى من وفور الميزانية العامة .

مادة ٢ - لكل وزيرى المالية والمواصلات تنفيذ هذا القانون كل منهما فيما يخصه .

أمر بأن يصم هذا القانون بخاتم الدولة وأن ينشر فى الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة ما

صدر بقصر المنزه فى ١٠ رمضان سنة ١٣٦٥ (٧ أغسطس سنة ١٩٤٦)

فاروق

بإمر حضرة صاحب الجلالة

وزير المالية وزير المواصلات رئيس مجلس الوزراء
 هبة الرحمن خليل هبنى محمود اسماعيل هدى

قانون رقم ١٠٩ لسنة ١٩٤٦

بفتح اعتماد اضافى فى ميزانية السنة المالية ١٩٤٥ - ١٩٤٦

نحن فاروق الأول ملك مصر

أمر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتى نصه ، وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

مادة ١ - يفتح فى ميزانية السنة المالية ١٩٤٥ - ١٩٤٦ القسم ٢١ "مصرفات حالة الطوارئ" اعتماد اضافى قدره ٣٥٠٠٠ ج. م (خمسة وثلاثون ألف جنيه) لشراء مركبات للتيفوس .

"وزارة المعارف العمومية" الفرع ١ "الديوان العام والتعليم" الباب الثالث "اعمال جديدة" اعتماد اضافى قدره ١٤,٢٢٢ ج. م (أربعة عشر ألفاً ومائتان واثنان وعشرون جنيها) لشراء قطعة أرض مساحتها ٣ أفدنة و ٩ قراريط و ٦ أسهم بمدينة المنصورة لاستعمالها فناء لمدرسة المنصورة الصناعية .

ويؤخذ هذا الاعتماد الإضافى من وفور الميزانية العامة .

مادة ٢ - لكل وزيرى المالية والمعارف العمومية تنفيذ هذا القانون كل منهما فيما يخصه .

أمر بأن يصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وأن ينشر فى الجريدة الرسمية ، وينفذ كقانون من قوانين الدولة ما

صدر بقصر المنزه فى ١٠ رمضان سنة ١٣٦٥ (٧ أغسطس سنة ١٩٤٦)

فاروق

بإمر حضرة صاحب الجلالة

وزير المالية وزير المعارف العمومية رئيس مجلس الوزراء
 هبة الرحمن خليل محمد حسن العشماوى اسماعيل هدى

قانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٤٦

بفتح اعتماد اضافى فى ميزانية السنة المالية ١٩٤٥ - ١٩٤٦

نحن فاروق الأول ملك مصر

أمر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتى نصه ، وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

مادة ١ - يفتح فى ميزانية السنة المالية ١٩٤٥ - ١٩٤٦ القسم ١٢ "وزارة الأشغال العمومية" فرع ٢ "مصلحة الري" الباب الثالث "اعمال جديدة" اعتماد اضافى قدره ٦٥٢,٠٠٠ جنيه (ستمائة واثنان وخمسون ألفاً من الجنيها) لمواجهة الزيادة فى الصرف على بعض المشروعات الواردة به .

ويؤخذ هذا الاعتماد الاضافى من وفور الميزانية العامة .

مادة ٢ - لكل وزيرى المالية والأشغال العمومية تنفيذ هذا القانون كل منهما فيما يخصه .

أمر بأن يصم هذا القانون بخاتم الدولة وأن ينشر فى الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة ما

صدر بقصر المنزه فى ١٠ رمضان سنة ١٣٦٥ (٧ أغسطس سنة ١٩٤٦)

فاروق

بإمر حضرة صاحب الجلالة

وزير المالية وزير الأشغال العمومية رئيس مجلس الوزراء
 هبة الرحمن خليل هبة القوي محمد اسماعيل هدى